

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

نور الدين أبودور*

ملخص

تسعى الدراسة من وجهة النظر التطبيقية إلى تحليل العوامل التي تحدد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 2002 وحتى العام 2021م. ولتحقيق ذلك استندت الدراسة بصفة أساسية إلى المنهج الوصفي التحليلي واختبار التكامل المتزامن وفق منهجية نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM. أشارت نتائج الدراسة إلى أنه في الأجل الطويل نجد أن زيادة التطور المالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.43%، بينما التضخم للفترة السابقة ولفترتي إبطاء له تأثير سلبي كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استهداف التضخم بما يعزز الثقة في الاقتصاد القومي.

Analysis of the Determinants of FDI in Sudan: An Empirical Study

Nooraldeen Abodour

Abstract

The study aims, from an applied perspective, to analyze the factors determining the flow of foreign direct investment into Sudan during the period 2002-2021. To achieve this, the study primarily relied on the analytical descriptive approach and co-integration testing based on the Vector Error Correction Model (VECM). The study found that, in the long run, a 1% increase in financial development leads to a 1.43% increase in FDI flows, while lagged inflation in the previous period and the two preceding lags has a big negative impact on FDI in the short run. The study recommended targeting inflation effectively within the national economy.

* أستاذ محاضر، قسم الاقتصاد، كلية القضاة للعلوم والتكنولوجيا، القضاة، السودان. البريد الإلكتروني:

gar.nooradeen@gmail.com

1. مقدمة

في ظل الانتشار الكثيف للتكنولوجيا المتطورة حول العالم والتنافسية العالية في الأسواق العالمية والانفتاح الاقتصادي متسع النطاق للعديد من الاقتصاديات واحتدام المنافسة بين الدول حول رؤوس الأموال الأجنبية، أضحت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتمتع باهتمام كبير في الفكر التنموي المعاصر، خصوصاً وأنه يتم عبر الشركات والمنشآت متعددة الجنسيات ودورها الرائد في المساهمة في دعم القطاع المالي في الاقتصاديات المضيئة، وذلك لامتلاكها الاحتياطات الضخمة من رؤوس الأموال الأجنبية، وقدرتها على تحسين الكفاءة الإنتاجية وتعزيز التكوين الرأسمالي الثابت من خلال استجلابها التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة وإدخالها في العمليات الإنتاجية. فقد أزال التقدم التكنولوجي في النقل والاتصالات ومعالجة البيانات حدود الزمان والمسافة التقليدية (إيكس، 2014، ص11). علاوة على ذلك نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر آلية أساسية في المسارات والبرامج التنموية الحديثة، سواء تعلق الأمر بالمسار الذي يحقق التنمية المستدامة كفكر تنموي حديث اتجهت الكثير من الدول إلى تحقيقه وعقدت له مؤتمرات وقمم متعددة تمخضت عنها أهداف إنمائية للتنمية المستدامة، أو بالمسار الذي يُرسى دعائم الاقتصاد القائم على المعرفة وما يفضي إليه من إنتاج ونشر المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الاقتصادية. فالمعرفة مورد لا ينضب، ويمكن تجديده بشكل مستمر من خلال تراكم تقنيات المعلومات والاتصالات والإبداع والابتكار. فإن امتلاك المعرفة يساعد في تطوير مهارات أخرى مثل التسويق وعملية الإنتاج المحسنة (Nayak, Choudhury, 2014, P:5) ومواكبة التطورات المتسارعة بالقدرة على التحديث والابتكار. ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات أيضاً أن مثل هذه الآثار لا تحدث إلا عندما يصل البلد المضيف إلى مستوى أساسي من التنمية ويضع السياسات المناسبة (Delis et al, 2017, P:3)، حيث يعتمد حجم الانتشار على قدرة البلد المضيف على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية (Lim. 2001, P:4). وتوحي الأدلة المقدمة بأن الشركات متعددة الجنسيات غيرت أنماط استثمارها استجابة لثلاثة عوامل وهي: التغيرات التي طرأت على قدرتها التنافسية، والتعديلات التي أُدخلت على ما تسعى للحصول عليه من الدول التي تستثمر فيها، والتحول الذي حدث في طريقة ربط الإنتاج بالأسواق المحلية (وودز، 2003، ص31).

حري بهذه التدايعات أن تضع الجدل في سياق أوسع. فهل نؤطر مناقشاتنا بالنظريات الاقتصادية السائدة أو المثلى، أم نذهب إلى التوزع التقني (التكنولوجي) وآثاره في تحديد الهيكلية الاقتصادية العالمية وتركز رؤوس الأموال أصولاً ونقداً (أحمد، 1993، ص12-13). على ضوء ذلك واستناداً إلى المزايا المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر، عملت الدول المضيفة على توفير وتسخير الإمكانيات اللازمة والضرورية والكافية لجذب تدفقاته. ولتحقيق ذلك شرعت الدول المضيفة في تحسين المناخ العام للاستثمار وما يتصل به من الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية. وأصبحت المنافسة القائمة على الحوافز في هذه الأثناء ظاهرة منتشرة (Delis et al, 2017, P:3). حيث تتعلق تلك الحوافز بطبيعة الظروف والأوضاع المتصلة بمدى استقرار الاقتصاد الكلي وحجم السوق الذي يستخدمه المستثمر الأجنبي وإمكانية النفاذ إليه ومدى انتشار النقود في الاقتصاد المضيف لأعمال الاستثمار والحوكمة الرشيدة، إضافة إلى النظم المؤسسية. كما أسقطت الاتفاقيات التجارية الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق، وبدأت المشروعات متعددة الجنسيات تتعامل مع العالم على أنه اقتصاد واحد من أجل إنتاج السلع وبيعها (إيكس، 2014، ص11).

وضمن هذا السياق، شهد الاقتصاد السوداني خلال العقدين الأخيرين تذبذباً في نشاطه واختلالات بنيوية واضحة، إذ لازم العجز الموازنة العامة وأرتفع معدل الدين العام، وبسبب عدم توفر نظام مالي مستدام⁽¹⁾ لم تتمكن الدولة من الإيفاء بالديون في ميقاتها، لذلك ارتفعت معدلات خدمة الديون الأمر الذي عزز الضغوط على عملية النمو والتنمية الاقتصادية. جدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو من خلال زيادة إنتاجية العوامل الإجمالية، وبشكل أعم، على كفاءة استخدام الموارد في الاقتصاد المتلقي (OECD, 2002, P:9). عليه تعمد الدولة إلى جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أساس الأهمية التي تتمتع بها ضمن آليات التمويل الدولي. وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الاستثمار الأجنبية في السودان ولعل أبرزها دراسة Osman (2003) والتي تناولته في إطار (11) سنة تشمل الفترة (1990 - 2000م) وتضمنت الناتج المحلي كمقياس للسوق المحلي، وأيضاً هنالك دراسة سعيد (2008) والتي تضمنت سلسلة زمنية للفترة (1990 - 2006) ومتغيرات تفسيرية تشمل العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد كنسبة من

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

النتائج المحلي الإجمالي. لذلك سوف تحاول الدراسة تحليل متغيرات تفسيرية أخرى تعتبر ذات أهمية في تحديد حركة الاستثمارات الأجنبية، مثل معدل التضخم كمقياس للسوق الذي سيستخدمه المستثمرون، والتطور المالي الذي يعكس مدى انتشار النقود في الاقتصاد، والانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وسوف تشمل الدراسة سلسلة زمنية (2002 - 2021). وهنا يكمن السؤال الأساسي الذي يجسد إشكالية الدراسة فيما يلي: كيف تؤثر هذه المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان؟

هدفت الدراسة إلى تحليل المتغيرات التي تُحدّد حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقياس مدى تأثيرات هذه المتغيرات على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتطبيق على حالة الاقتصاد السوداني خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 2002 وحتى العام 2021م. ثم تسليط الضوء على العوامل والظروف التي يتشكّل منها مناخ الاستثمار في السودان ومحاولة صياغة بعض الحلول والمقترحات العملية التي من شأنها دعم تهيئة بيئة الأعمال الاستثمارية بما يساعد على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة من الخارج.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي في تكوين الإطار المفاهيمي، واستخدمت اختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهجية VECM وذلك من أجل تقدير النموذج القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وإجراء التحليل الديناميكي.

ناقشت الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وهذا يستدعي تنظيم الدراسة إلى ستة أقسام، إذ يتناول القسم الأول الإطار العام. ويتضمن القسم الثاني الأطر النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم، الأنواع، والخصائص. بينما تم تخصيص القسم الثالث لتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات التطبيقية المعاصرة. بينما تم التطرق في القسم الرابع لمفهوم المناخ الاستثماري. وحُصص القسم الخامس للدراسة التطبيقية. وتم تضمين الخاتمة في القسم السادس.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم - الأنواع - الخصائص

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Concept of FDI

نما FDI بقوة باعتباره شكلاً من أشكال تحويل رأس المال الدولي على مدى العقود الماضية، وبين عامي 1980 و2014 زاد مخزون FDI العالمي المعرّف بأنه تجارب عبر الحدود لاكتساب أو توسيع سيطرة الشركات على الأصول الإنتاجية (Delis et al, 2017, P:3). إلى جانب هذا، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدرٍ من التأثير على عمليات تلك المشروعات (خضر، 2004، ص3). هذان التعريفان يشيران إلى مفهوم الشركات والمنشآت متعددة الجنسيات، حيث تعمل هذه الشركات والمنشآت على الدخول في إقامة مشروعات جديدة أو قائمة باستحواذ على كل أو بعض حقوق الملكية بالقدر الذي يمنحها النفوذ والمقدرة على التأثير على إدارة هذه الشركات في البلدان المضيفة لعملياتها الاستثمارية. وضمن هذا السياق وضع البنك الدولي شرط التملك للمستثمر الأجنبي بما لا يقل عن 10% من حقوق الملكية حتى يتسنى له الحصول على بعض النفوذ الذي يمكنه من التأثير على إدارة الشركة أو المنشأة. ففي أفضل الممارسات ووفق إجراءات معينة، تتمثل تدفقات FDI في رؤوس الأموال الأجنبية والموجودات الرأسمالية وتقنيات الإنتاج المتطورة والتكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن الكادر البشري المؤهل. وفي تعريف آخر يشير مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وينطوي على وجود علاقة طويلة الأجل، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، ص12). في هذا التعريف ما يجعل الأمر قائماً ومهما بين المستثمر الأجنبي ومؤسسة الاستثمار ليست مقدرة الأول على الحصول على نفوذ في إدارة المؤسسة فحسب، بل أنها تنطوي على علاقة طويلة نسبياً ومصالح دائمة للطرفين. وبينما نجد أن المستثمر الأجنبي المباشر يرغب في تعظيم الأرباح وتوزيع فائض الإنتاج وتتنوع الأسواق التي يستخدمها وتوسيع نطاقها، وغير ذلك من الأهداف، فإن مؤسسة المستثمر إلى جانب هذه الأهداف تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج الحديثة التي يستقدمها المستثمر الأجنبي. فالمنشآت المحلية خاصة

في الدول النامية لا تستطيع أن تواكب الطفرة التكنولوجية الهائلة ذات الكثافة العالية في رأس المال وإضافة قيمة عالية لمنتجاتها في إطار التنافس المحلي والتنافسية في الأسواق العالمية، بمعزل عن الشركات والمنشآت الأجنبية.

وفي سياق مواز نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر غايته إيجاد سبيل للاستثمار في اقتصاديات دول أخرى سعياً وراء الربحية العالية في ظل ظروف مستقرة سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً (لاقو، 2010، ص6). وتجدر الإشارة إلى تهيئة وتحسين المناخ للاستثمار، لأن جذب الاستثمارات يحتاج إلى أوضاع مستقرة سياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى إزالة العوائق التشريعية والجمركية التي تحد من دخول تلك الاستثمارات إلى البلدان المضيفة.

2.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

جميع بلدان العالم دون استثناء، وخاصة البلدان النامية وذات الاقتصاديات الناشئة⁽²⁾، ترغب في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وتبذل الكثير من الممارسات من أجل تهيئة المناخ الملائم لذلك. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم تتم عبر الشركات والمنشآت متعددة الجنسيات كما أسلفنا الذكر، وتسعى هذه الشركات والمنشآت إلى الاستفادة من التشريعات والقوانين والإجراءات التي تفرضها الدول المضيفة بهدف تهيئة المناخ للاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وكذلك الاستفادة من وضع أسعار خدمات عناصر الإنتاج المتدنية في الدول المستضيفة. عطفًا على سعي تلك الشركات والمنشآت إلى توسيع نطاق الأسواق وتنويعها من أجل توزيع أكبر قدر ممكن من الإنتاج بهدف تعظيم الإيرادات. وإن سمات السوق المضيفة لها أهمية كبيرة حيث ترغب الشركات الأجنبية في الاستثمار في الأسواق حيث تتوقع مكاسب تسمح لها بالمنافسة بشكل أكثر فعالية في السوق العالمية (Mattsson, 2017, P:7). وأيضًا تبحث الشركات والمنشآت متعددة الجنسيات عن المصادر. وتهدف بهذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية (خضر، 2004، ص4).

انطلاقاً من هذه الأهداف، ينقل المستثمر عملياته الاستثمارية من دولته الأم إلى دولة أخرى تستضيف أعماله حسب أشكال متعددة يمكن تسليط الأضواء على بعضها فيما يلي:

المستثمر الأجنبي يمكنه الدخول في استثمار مشترك مع بعض المنشآت أو الشركات الجديدة أو القائمة في القطاع العام أو الخاص في البلد المضيف. وفي الآونة الأخيرة انتشر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كبيرة في الدول النامية لأغراض تتعلق بسيادة البلاد وأمنها القومي تخوفاً من الهيمنة الأجنبية على المشروعات الإستراتيجية، وبالتالي السيطرة على الهيكل الاقتصادي. هذه المخاوف ليست وليدة اللحظة أو عابرة، بل هي نتاج ممارسات عملية إبان الحقبة الاستعمارية؛ وحتى ما بعد حصول الدول المستعمرة على الاستقلال السياسي، ويبقى الاستقلال الاقتصادي محل نقاش. كما كانت الحكومات الوطنية الوليدة متخوفة من التعامل مع الشركات الأجنبية بالنظر إلى أنها كانت في رأي النخب الحاكمة شريكاً في الاستغلال الاقتصادي الذي مارسه النظم الاستعمارية على هذه الدول (البديوي، عطا الله، 2014، ص72). وقد ساعدت المستعمرات على توافر مصادر للمواد الأولية والأسواق لمنتجات الدول الصناعية (الببلاوي، 2000، ص126). بناءً على هذه المخاوف المنطقية انتهجت بعض الحكومات سياسة تحديد نسب تملك للمستثمر الأجنبي لا تعادل النصف في أعلى مستوياتها. وأيضاً يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بصيغة تملك كاملة لحقوق الملكية، إلا أن هذا النوع يندر وجوده على أرض الواقع.

3.2 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمتع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة نسبياً في مناقشات التنمية الاقتصادية في إطار البلدان والمنظمات والمؤسسات والهيئات والأفراد، وذلك لكونه وسيلة مهمة تساعد على حشد وتدفق التمويل من خارج الحدود الدولية للقُطر. وفي هذا الشأن أظهرت العديد من التقارير الوطنية والإقليمية والدولية تفوق FDI بصورة واضحة على آليات التمويل الدولي الأخرى، على غرار المنح والإعانات والديون الخارجية. ويؤكد واقع الأمر أنه ينال موقع الصدارة كخيار أول تتم الإشارة إليه من بين هذه الآليات التمويلية الدولية وذلك عندما تقرر الدولة اللجوء إلى التمويل الدولي لتحقيق أهدافها التنموية، ويتضح هذا الأمر بصورة جلية في حالة الدول ذات الاقتصاديات الناشئة. وتتم الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية دون وسائل التمويل الدولية الأخرى نتيجة لضعف وقلة المنح والإعانات وارتباطها

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

بمدى عمق ومتانة العلاقات الدولية، وارتفاع الفوائد على الديون الخارجية وما يترتب عليها من أعباء إضافية في خدمة الدين.

إضافةً إلى ما سبق، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص متعددة، ويمكننا استعراض أبرزها في النقاط التالية:

1. يعد الاستثمار الأجنبي المباشر رافدًا مهمًا لتدفق تقنيات وتكنولوجيا الإنتاج المتقدمة إلى الدول المضيفة.
2. يعمل على تحفيز الاستثمار المحلي بشقيه الخاص والعام، ويعزز تنافسية صادرات السلع والخدمات في الأسواق العالمية من خلال القيمة العالية التي يضيفها لها.
3. يساعد الدول المضيفة على زيادة درجة الانفتاح التجاري على الخارج.
4. له دور كبير نسبيًا في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، حيث يمكنه المساهمة في إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوجيهها نحو الإنتاج بكفاءة عالية من خلال استخدام واستخدام التكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال الأجنبية وتدريب وتأهيل الأيدي العاملة.
5. يساعد البلدان المضيفة على التطور وتحقيق التنمية في حال أحسن توجيهه إلى القطاعات القائدة للنمو (خروف وآخرون، 2020، ص140).
6. يعين الدولة المضيفة على تطبيق سياسة إحلال الواردات من خلال العمل على إنتاج بعض السلع التي كانت تستورد من الخارج، حيث يتم إنتاجها بكفاءة مرتفعة وجودة عالية وبسعر منخفض تنافس بها السلع المستوردة، مما يعمل على تخفيض الواردات والاستعاضة عنها بتلك المنتجة محليًا.
7. يعتبر أداة إصلاح لأنه يعمل على ضغط الحكومات والسلطات في البلدان المستضيفة على إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ومؤسسية واسعة في إطار تهيئة المناخ لاجتذاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية.
8. يتضمن استثمارات طويلة الأجل وينطوي على مصالح دائمة بين الأطراف المشاركة فيه.

3. تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات التطبيقية المعاصرة

يعد التكوين الرأسمالي المتراكم الثابت، العنصر الأبرز في عملية التنمية الاقتصادية خصوصاً في الدول النامية التي تشهد فجوة ادخارية لا تستطيع الاستثمارات المحلية ردمها بصورة منفردة، وتحتاج هذه الدول إلى وسيلة تساعد على استقطاب رؤوس الأموال من خارج حدودها، وفي هذا المقام يتصدر المشهد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن لهذه الدول تضييق نطاق الفجوة التكنولوجية التي تعانيها بإدخال أو تعزيز التقنيات التكنولوجية الحديثة في العمليات الإنتاجية وزيادة التكوين الرأسمالي المادي للاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الاقتصادية، والمساهمة بقوة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال استضافتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي هذا الخصوص أظهرت الأدبيات التطبيقية المعاصرة وجود عوامل متباينة تتراوح بين الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية، والسياسية، يمكنها أن تؤثر على ديناميكيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد قدمت هذه الأدبيات مجموعة متنوعة من النماذج والأطر النظرية التي تساهم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وقرارات تحديد موقع الشركات متعددة الجنسيات (Delis et al, 2017, P:4). فلا يتم اتخاذ الاختيار بشكل عرضي، ويتم تقييم الأسواق المضيفة المحتملة بعناية مع مراعاة العديد من المحددات والعوامل المتعلقة بالإنتاج الأولي وخصائص السوق النهائية (Mattsson, 2017, P:6-7).

ففي هذا السياق قام Osman (2003) بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي في السودان، متبعاً في ذلك المنهج التاريخي والمنهج الوصفي على بيانات سنوية للفترة 1990-2000 وتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود تحسن واستقرار في سياسة الدولة تجاه الاستثمارات الأجنبية، وأن السوق المحلي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي صغير الحجم، وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي بطيء مقارنة بالدول النامية المنافسة، وأن الموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان أهم عامل لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأن هنالك نقصاً كبيراً في البنيات الأساسية والعمالة الماهرة والمدرّبة، ونوه إلى العمل على تقوية علاقات السودان بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية؛ خاصة الكوميسا ومنظمة التجارة العالمية.

واستكشف سعيد (2008) عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على حالة السودان، مستخدماً في ذلك نموذج الانحدار الخطي البسيط وتقنية E-VIEWS على بيانات سنوية تغطي الفترة 1990-2006 وتوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر إيجاباً بكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط معدل التضخم، وحجم الاستثمار المحلي، بينما نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان، وقد أقرت توفير الضمان للمستثمرين الأجانب.

وفي سياق متصل قام داودي (2011) بإجراء دراسة قياسية على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مستنداً في ذلك إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ على بيانات سنوية للفترة 1970-2009 وأظهرت دراسته وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وأن هنالك تأثير معنوي سلبي للجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير وال المدى المتوسط، وأن الاستثمار العام له أثر إيجابي معنوي في المدى القصير وال المدى الطويل، بينما الانفتاح التجاري كان له أثر معنوي إيجابي في المدى الطويل فقط، وأفادت دراسته بأنه حتى تتخفف مخاطر الاستثمار ويتم خلق بيئة استثمارية ملائمة، يتوجب العمل على توسيع الاتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية والمتقدمة.

وفي ذات الخصوص، بحث بيري وزرقين (2014) الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب من حيث المحددات والآثار كدراسة مقارنة، مستخدمين في ذلك نماذج المعادلات الآنية على بيانات سنوية للفترة 1980-2010 وتوصلا إلى وجود تأثير لكل من الانفتاح الاقتصادي، معدل التعليم، ومستوى التطور المالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بينما لم يجدوا سوى معدل الانفتاح الاقتصادي كمحدد لهذه التدفقات بالنسبة لحالة تونس والمغرب. وفي محاولة منهم لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار أكدوا على ضرورة تفعيل وزيادة دور وكالات الاستثمار والسعي نحو محاربة الفساد والرشوة.

وفي سياق موازٍ، تناولت دراسة السيد (2017) الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مستخدمةً نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL على بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1995 حتى 2016 وقد توصلت إلى وجود أثر سالب ومعنوي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

في الأجل القصير والأجل الطويل، وقد أشارت إلى أن التحكم في الفساد يجعل الاقتصاد المصري أكثر جذبًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إضافة إلى ما سبق، أعد (Silveira, et al (2017) دراسة تحليلية حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل، استخدموا فيها نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) على بيانات سنوية تمتد من العام 2001 حتى العام 2013 لتحليل دالة الأجل الطويل ودالة الاستجابة البديهيّة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلوا إلى أن مستويات النشاط الاقتصادي، الأجور والإنتاجية ذات صلة ايجابية بتدفقات FDI وكذلك على الرغم من انخفاض قيمة معامل سعر الصرف، إلا أنه أظهر معنوية إحصائية، حيث بينت الدراسة أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة تدفقات FDI في الأجل الطويل، وأن استقرار النشاط الاقتصادي معبراً عنه بمعدل التضخم كان ضعيف التأثير رغم معنويته الإحصائية واتفقه مع النظرية الاقتصادية.

4. مفهوم المناخ الاستثماري

تمثل المناخ الاستثماري في طبيعة الظروف التي تتصل بالاستقرار السياسي والاقتصادي وجودة النظم المؤسسية والاجتماعية والتنظيمية التي تعمل على جذب أو طرد الاستثمار. وتتعلق تلك الظروف ببيئة الأعمال، حجم السوق وإمكانية النفاذ إليه، أهمية استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، التطوير المالي وما يترتب عليه من انتشار للنقود في الاقتصاد، مدى ملائمة التشريعات والقوانين المنظمة لأعمال الاستثمار وعناصر التكلفة، بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية المقدمة.

ويعتبر استقرار الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً لجذب الاستثمار، حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية وهي: مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعّال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، ص31). ضمن هذا الإطار، يعتبر استقرار مؤشرات الأداء الكلي شرطاً ضرورياً في بناء ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في البيئة الاستثمارية. حيث تتصل هذه المؤشرات بحجم السوق وإمكانية النفاذ إليه، استقرار الاقتصاد الكلي، والتطوير المالي. أما حجم السوق وإمكانية النفاذ إليه وفقاً للدراسات

التطبيقية المعاصرة يتم قياسه بعدة متغيرات أبرزها درجة الانفتاح التجاري، وهذا الأخير يتم قياسه بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. فالمستثمرون الأجانب يحبذون العمل في اقتصاديات مفتوحة دوليًا وبشروط تبادل تجاري حرة. فإن مناخ الاستثمار الليبرالي من شأنه أن يولد تداعيات أقوى لأن من المرجح أن يجتذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الديناميكية التي لديها عدد من الصفات الجذابة من حيث أنها كبيرة وتتمتع باقتصاديات الحجم وتبدي أفضل الممارسات الإدارية، متطورة من الناحية التكنولوجية وذات الكفاءة العالية (Lim, 2001, P:5). بينما التطور المالي يوضح مدى انتشار النقود في الاقتصاد المضيف لأعمال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتم قياسه بنسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. في كل الأحوال؛ فالسياسات الحكومية الجيدة ليست العامل الوحيد الذي يجذب الشركات الأجنبية إلى سوق معين، لكنها تلعب دورًا مهمًا في خلق ظروف أفضل في العديد من الحالات مثل حوافز البحث والتطوير، والقوى العاملة المتعلمة، يمكن أن تكون ذات فائدة للشركات المتعددة الجنسيات (Mattsson, 2017, P:7).

وبالنسبة لحالة الاقتصاد السوداني وعلى مستوى التشريعات وفي سبيل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية من الخارج من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتطويره وتنويع هيكله، فقد بذل السودان جهودًا في محاولة ملائمة التشريعات والقوانين المنظمة لأعمال الاستثمار وإمكانية التنبؤ بها، فكان نتاج ذلك قانون تشجيع الاستثمار القومي لسنة 2013، والذي يهدف كما تشير الفقرة السادسة إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف الإستراتيجية القومية وخطط التنمية والمبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والمختلط العام. وفي محاولة منه على طمأنة المستثمرين الأجانب بشأن الامتيازات التي يحصل عليها المستثمرين الوطنيين المنافسين، أشار القانون في فقرته الثامنة الجزء الأول، إلى أنه لا يجوز التمييز بين المستثمر بسبب كونه سوداني أو غير سوداني، أو بسبب كونه قطاعًا عامًا أو خاصًا أو قطاعًا تعاونيًا أو مشتركًا. وتشير الفقرة العشرون إلى إعفاء واردات المشاريع من التجهيزات الرأسمالية من الضريبة على القيمة المضافة وفق قائمة يعتمدها الجهاز القومي للاستثمار. بيد أن المراقب للوضع يجد أن هنالك معوقات وعقبات تبّد تلك الجهود المبذولة من أجل تهيئة البيئة لأعمال الاستثمار؛ فكثيرًا ما تتداخل الاختصاصات وتتقاطع ويختلط الأمر ما بين تنظيم وتشجيع الاستثمار، فضلًا عن تعدد نوافذ الإجراءات ذات الصلة بأعمال الاستثمار وتشتتها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة والوحدات التي تتولى

إدارة شؤون الاستثمار؛ على غرار الجهاز القومي للاستثمار، المجلس الأعلى للاستثمار، وزارة الاستثمار. وحول هذا الأمر يثبت تحليل استعراض سياسة الاستثمار الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في العام 2015 وعلى صفحته الثانية، أن السودان قد وضع موضع التنفيذ إطارًا تشريعيًا للاستثمار يتسم بشيء من الانفتاح كما أن العديد من القوانين القائمة عصري ويتماشى مع الممارسات السليمة. إلا أن تطبيق هذه القوانين يعيقه في الغالب غياب التشريعات المساعدة وعدم كفاية القدرات المؤسسية وضعف التنسيق بين المستويات المختلفة في الحكومة.

وعلى الصعيد السياسي، مر السودان خلال العقدين الماضيين بمراحل متأرجحة كان عدم الاستقرار السياسي فيهما بارزًا ومتسارعًا، فقد اندلع النزاع الأهلي المسلح في غرب البلاد في العام 2003 وانفصل الإقليم الجنوبي (دولة جنوب السودان فيما بعد) في العام 2011 كأبرز حدث سياسي خلال فترة الدراسة الممتدة لعشرون عامًا. ثم تجدد النزاع المسلح في منطقتي النيل الأزرق وجبال النوبة. ثم الإطاحة بحكومة عمر البشير عبر ثورة شعبية انتظمت مناطق متفرقة في البلاد استمرت أربعة أشهر ونيف اختتمت باعتصام مفتوح أمام المقر الرئيس للجيش السوداني، الأمر الذي أجبر اللجنة الأمنية وقتذاك على الإطاحة بالحكومة في 2019 وما ترتب على ذلك من إفرازات تمثلت في تعطيل العمل بالدستور إلى جانب تجميد عمل مفوضيات الفساد، الانتخابات، والبرلمان والمحكمة الدستورية.. إلخ. ثم دخول البلاد في مرحلة انتقالية غير مستقرة، وما ترتب على ذلك من إحداث فراغ سياسي كبير أدخل البلاد في أتون الأزمات السياسية والاقتصادية وحالات السيولة الأمنية التي تمخضت عنها اقتتال قبلي وعشائري في مناطق متفرقة. لذلك التدخل العسكري في الشأن السياسي ودخول البلاد في فترة انتقالية لا يعرف أحد كيف تمضي ومتى تنتهي، إضافة إلى عدم ثبات الحكومات والسياسات الحكومية لفترات طويلة نسبيًا تمثل عقبة أمام تدفقات رؤوس الأموال من الخارج، لأن الاستقرار السياسي يُعد العنصر الحاسم في قرار نقل الاستثمارات من أو إلى بلد ما، فحالة عدم اليقين سوف تسيطر على توقعات أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية خصوصًا الشركات غير المغامرة.

5. الدراسة التطبيقية

1.5 توصيف متغيرات النموذج القياسي المقترح

تمت صياغة النموذج القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 2002 – 2021 استناداً إلى الأطر النظرية والتطبيقية السابقة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة له، مثل الانفتاح التجاري، معدل التضخم، والتطور المالي، ويمكننا إجراء توصيف لهذه المتغيرات في الفقرات التالية:

(1) **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** وهو المتغير التابع في هذه الدراسة. ووفقاً للأدبيات التطبيقية يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بعديد العوامل والمتغيرات، إلا أننا في هذه الدراسة عن حالة الاقتصاد السوداني، يتم التركيز على ثلاثة عوامل تفسيرية وتعتبر حاسمة في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتباين ما بين الكامنة⁽³⁾ والأساسية في البيئة الاستثمارية. وتتمثل هذه العوامل في: درجة الانفتاح التجاري، معدل التضخم، والتطور المالي.

(2) **الانفتاح التجاري (OP):** يبين حجم السوق الذي يستخدمه المستثمرون الأجانب وإمكانية النفاذ إليه. ويتم قياسه بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن انفتاح الدولة على التجارة الدولية يمكن المستثمر الأجنبي من الدخول الحر للدولة وممارسة الأعمال بها دون فرض نوع من الحماية، والمنافسة مع المنتجات المحلية (السيد، 2017، ص65). ويعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محلياً أو خارجياً، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرة الحجم⁽⁴⁾، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه وتكون فرص الاستثمار جيدة (طلال، 2012، ص206). وتتجذب الشركات إلى الأسواق الكبيرة التي من المتوقع أن تنمو (Mattsson, 2017, P:14). عليه تتوقع الدراسة أن التوسع في الانفتاح التجاري وزيادة درجته يعمل على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(3) **معدل التضخم (INF):** وهو يعكس مدى استقرار الاقتصاد الكلي. ويرصد كافة التغيرات في أسعار السلع التي تتضمنها سلة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2018، ص138) خلال العام؛ ويتم قياسه بمتوسط الأرقام القياسية لأسعار

المستهلك لسلة السلع والخدمات التي تمثل مشتريات الأسر. ولا شك أن هناك صعوبة فائقة في إدخال كل السلع في الحساب ولا يمكن حصرها، كما لا يمكن معرفة السعر الفعلي الذي تتبادل به جميع السلع، لذلك يُكتفى باختيار عدد من السلع بحيث تمثل كافة السلع والخدمات التي تتداول في السوق (حلمي، 1993، ص98). حيث يؤدي معدل الضغط التضخمي المنخفض في بلد ما إلى زيادة معدل العائد المستلم من الاستثمار الأجنبي المباشر (Nayak, Choudhury, 2014, P: 44). وتؤثر تقلبات معدلات التضخم المرتفعة سلباً على الربحية المتوقعة وخاصة في حالات الشركات أو المشروعات غير المغامرة وأن عدم التيقن يجعل هذا النوع من الشركات تعيد تخصيص استثماراتها بعيداً عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة (عبد العظيم، 2007، ص15). لذلك في المتوقع في هذه الدراسة أن تؤثر معدلات التضخم سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(4) التطور المالي (FE): يوضح مدى انتشار النقود في الاقتصاد ويتم قياسه بنسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. فإن الزيادة في هذه النسبة تشير إلى حدوث زيادة في حجم الوساطة المالية التي تتطوي على تجميع مدخرات العديد من المدخرين ومنحها للمستثمرين (حواس وآخرون، 2014، ص21). بناءً على هذه الوضعية نتوقع أن تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً بالتطور المالي.

2.5 المنهجية القياسية

تستخدم هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، واختبار التكامل المتزامن Co-integration Test وفق منهجية نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) Vector Error Correction Model بين السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة والتحليل؛ وهي من النماذج الابتكارية الديناميكية التي أثرت مجالات التحليل والتنبؤ والنمذجة القياسية، حيث تتميز بأنها تشترط وجود علاقة أو علاقات للتكامل المتزامن بين السلاسل الزمنية للمتغيرات، ويمكنها تعقب هذه العلاقة من خلال تحليل ديناميكيات التوازن طويلة الأجل وانحرافات قصيرة المدى عن هذا التوازن وتصحيحها. حيث يتم استخدام هذه المنهجية على الفروق الأولى لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كمتغير تابع، الصيغة اللوغاريتمية لدرجة الانفتاح التجاري (LOP)، الصيغة اللوغاريتمية لمعدل التضخم (LINF) والصيغة اللوغاريتمية للتطور المالي (LFE) كمتغيرات تفسيرية. والبيانات

تحليل محدودات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

المتصلة بالانفتاح التجاري، معدل التضخم، والتطور المالي قد تم جمعها من تقارير مختلفة للسنوات (2002 - 2021) في بنك السودان المركزي. بينما بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

3.5 اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تم إجراء اختبار جذر الوحدة للتكامل المتزامن وفق ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller (ADF) وفيليبس - بيرون (Phillips - Perron (PP) ويتم إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية من أجل تقادي النتائج المزيغة والمضللة في عملية التحليل والنمذجة القياسية. وكما هو مبين في الجدول (1) التالي، أن جميع المتغيرات موضع الدراسة مستقرة عند الفرق الأول. وهذا يتماشى مع اشتراطات تطبيق منهجية VECM فيما يتعلق بضرورة استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول؛ وبالتالي يمكننا تطبيق هذه المنهجية لتقدير النموذج القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر والتأكد من مدى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول (1): نتائج اختبار (ADF) و (PP) لسكون السلاسل الزمنية

ADF Test					
المتغيرات	قيم (t) المحسوبة	القيم الحرجة			درجة التكامل
		1%	5%	10%	
LFDI	-4.5107**	-4.6162	-3.7105	-3.2978	مستقر عند الفرق الأول
LOP	-4.2543**	-4.5716	-3.6908	-3.2869	مستقر عند الفرق الأول
LINF	-3.7708***	-4.5716	-3.6908	-3.2869	مستقر عند الفرق الأول
LFE	-3.7893**	-4.6679	-3.7332	-3.3103	مستقر عند الفرق الأول
PP Test					
LFDI	-6.9501*	-4.6162	-3.7105	-3.2978	مستقر عند الفرق الأول
LOP	-4.2556**	-4.5716	-3.6908	-3.2869	مستقر عند الفرق الأول
LINF	-3.7312**	-4.5716	-3.6908	-3.2869	مستقر عند الفرق الأول
LFE	-2.9343***	-3.8574	-3.0404	-2.6606	مستقر عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تقنية EViews 10

(*) (**) (***) معنوي عند 1%، 5%، 10% على التوالي

4.5 تحديد درجة تأخير مسار نموذج VAR

من الجدول (2) أدناه نلاحظ أن درجة تأخير مسار متجه الانحدار الذاتي هي ثلاث درجات وفق أدنى قيمة لأحد المعيارين (Akaike) و (Schwarz). وبالتالي يمكننا إجراء الاختبار والتقدير للنموذج الأمثل وفق منهجية VECM

جدول (2): نتائج تحديد درجة تأخير مسار نموذج VAR

درجة التأخير	P = 1	P = 2	P = 3
معيار AIC	14.71542	14.09384	9.77730*
معيار SCH	15.69567	15.85829	12.32595*

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

5.5 فحص علاقات التكامل المتزامن وفق منهجية Johansen

يمكننا التحقق من علاقات التكامل المتزامن من خلال استخدام اختبار جوهانسن. ويسمح هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن وفق اختبارين هما: اختبار الأثر Trace Test واختبار القيمة العظمى الكامنة Max Eigenvalue Test

جدول (3): نتائج اختبار Johansen للتكامل المتزامن

فرضية العدم H_0	قيمة المتجه	اختبار الأثر		اختبار القيمة الكامنة العظمى	
		القيمة الحرجة عند 5%	قيمه	القيمة الحرجة عند 5%	قيمه
رفض	0.9820	122.6294	47.8561	68.2575	27.5843
رفض	0.7592	54.3719	29.7971	24.2028	21.1316
رفض	0.7320	30.1691	15.4947	22.3871	14.2646
رفض	0.3673	7.7819	3.8415	7.7819	3.8415

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

من الجدول (3) أعلاه يتضح أن قيم اختبار Johansen الإحصائية للأثر ونتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى، جميعها أكبر من القيم الحرجة المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% الأمر الذي يمكن تفسيره برفض فرضية العدم، وبالتالي يمكننا التأكيد بوجود علاقات للتكامل المتزامن بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، درجة الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم، والتطور المالي.

6.5 تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل

جدول (4): تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل (2002 - 2021)

المتغير	المعامل	Std. Error	R ² %	DW
الثابت	3.8120 [0.0057]	1.1937	90.48	2.0358
LOP	-0.2316 [0.0532]	0.1110		
LINF	0.4141 [0.0471]	0.1925		
LFE	1.4344 [0.0013]	0.3696		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EVIEWS

من الجدول (4) أعلاه وفيما يتعلق بعلاقات الأجل الطويل، يتضح أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت (0.9048)، وهذا يشير إلى أن كل من الانفتاح التجاري، معدل التضخم والتطور المالي قد أثروا في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 90.48%. وأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

وكذلك يتضح من إشارة المعلمة المقدرة للانفتاح التجاري أن لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين قيمة تلك المعلمة أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.23% أي أن هنالك علاقة عكسية، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 5%. إلا أن هذه النتيجة لا تتماشى مع

منطوق النظرية الاقتصادية وذلك قد يعزى لعدة عوامل أهمها وجود المنافسة القوية تؤدي إلى تآكل أو تقليل هوامش الأرباح.

وأيضاً يتبين من إشارة المعلمة المقدرة للتطور المالي أن لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوضح قيمة تلك المعلمة أن زيادة التطور النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.43%، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 5%. وهذه النتيجة تتماشى مع منطوق النظرية الاقتصادية الذي يوضح أن انتشار النقود في اقتصاد ما له دور إيجابي كبير في تفعيل وزيادة حجم الوساطات المالية وبالتالي الاستثمار.

وكذلك يتضح من إشارة المعلمة المقدرة للتضخم أن لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين قيمة تلك المعلمة أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.41% أي أن هنالك علاقة عكسية، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 5%. إلا أن هذه النتيجة لا تتماشى مع منطوق النظرية الاقتصادية. ولتحويل الآثار التضخمية السلبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بلجأ العديد من المستثمرين إلى إتباع نهج استراتيجي بشأن المدى الزمني للاستثمارات، لأنه كلما كانت الاستثمارات تمتد على آفاق زمنية طويلة، كلما كانت هنالك فرصة حقيقية للتعافي من الآثار والضغط التضخمية.

7.5 تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير

جدول (5): تقدير نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير (2002 - 2021)

المتغير	المعامل	Std. Error	R ² %	DW
الثابت	446.3693 [020.00]	5.9296		
DFDI (-1)	0.2156 [0.1357]	1.6386		
DLINF (-1)	-456.3593 [0.0061]	-3.5627		

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

المتغير	المعامل	Std. Error	R ² %	DW
DLINF (-2)	-382.3412 [0.0314]	-2.5451	89.46	2.6983
DLOP (-2)	1035.182 [0.0033]	3.9684		
DLFE (-2)	-969.0746 [0.0223]	-2.7546		
DLFE (-1)	-970.1900 [0.0408]	-2.3867		
ECM (-1)	-1.5225 [0.0000]	-9.8425		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EVIEWS

من الجدول (5) وفيما يتعلق بعلاقات الأجل القصير، نجد أن القوة التفسيرية للنموذج القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت 89.46%، وهذا يشير إلى أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشرة بفترة إبطاء واحدة، الانفتاح التجاري بفتري إبطاء، معدل التضخم والتطور النقدي للفترة السابقة وفترتي إبطاء، جميعهم قد أثروا في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 90.48%. وأن النموذج المقدر يخلو من وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

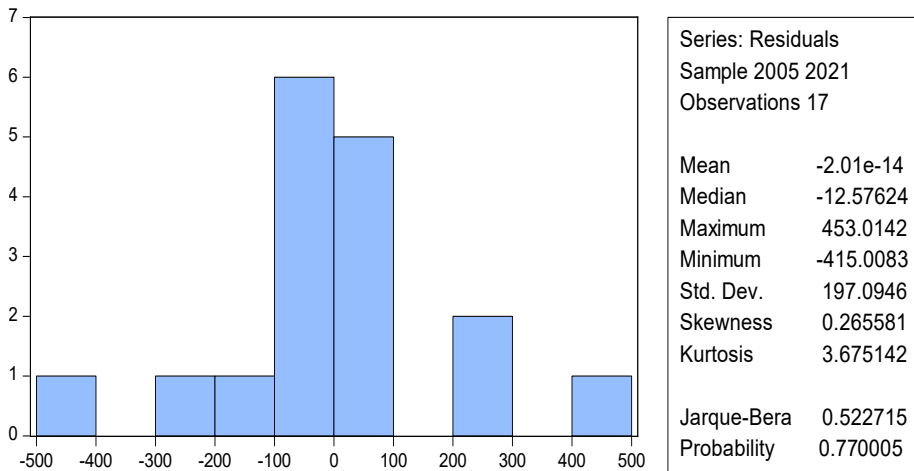
وكذلك يتضح أن كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة السابقة والانفتاح التجاري بفتري إبطاء لهما تأثير سلبي كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما التضخم والتطور المالي للفترة السابقة وفترتي إبطاء لهما تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. معامل تصحيح الخطأ سالب الإشارة وله قيمة معنوية تدل على سرعة وتيرة هذه المتغيرات وعودتها نحو التوازن بعد حدوث اختلالات أو انحراف.

8.5 اختبارات التشخيص

من أجل فحص جودة بواقي النموذج المقدر والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية من حيث الاستقرار، تجانس التباين، الارتباط المتسلسل، والتوزيع الطبيعي يلزمنا عمل الآتي:

(1) نقوم بإجراء اختبار الاستقرار لسلسلة بواقي النموذج: ولهذا الغرض يتم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي. حيث يبين الشكل (1) أن بواقي النموذج المقدر موزعة توزيعاً طبيعياً (مستقرة).

شكل (1): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

(2) نجري اختبار عدم تجانس التباين، الارتباط المتسلسل، والتوزيع الطبيعي: من الشكل (1) والجدول (6) وفيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نجد أنه لا يمكننا قبول فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج المقدر موزعة توزيعاً طبيعياً لأن إحصائية Jarque-Bera قد بلغت 0.5227 وهي قيمة غير معنوية. وكذلك يتضح أن سلسلة بواقي النموذج المقدر لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل، لأن احتمالية LM بلغت 0.8121 وهي أكبر من 5% لذلك نقبل الفرض الصفري والذي ينص بأن سلسلة البواقي ليست بها ارتباط متسلسل. وأيضاً نجد أن سلسلة بواقي النموذج المقدر لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين لأن القيمة الاحتمالية لـ Breusch-Pagan-Godfrey غير معنوية، الأمر الذي يشير إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن تباين حد الخطأ العشوائي متجانس.

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

جدول (6): نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي، تجانس التباين، والارتباط المتسلسل لبواقي النموذج المقدر

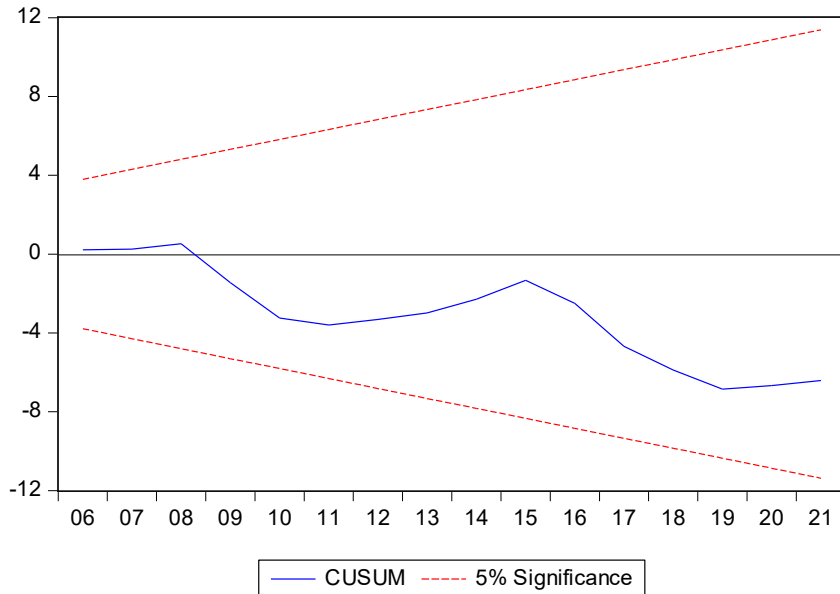
P – Value	Value	الاختبار	فرضية العدم (H_0)
0.7700	0.5227	Jurque– Bera	التوزيع الطبيعي بين الأخطاء العشوائية
0.8121	0.2113	LM	عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء
0.1295	2.1858	Breusch–P–G	ثبات التباين بين الأخطاء (تجانس التباين)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10

8.5 نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي ولمربعات البواقي

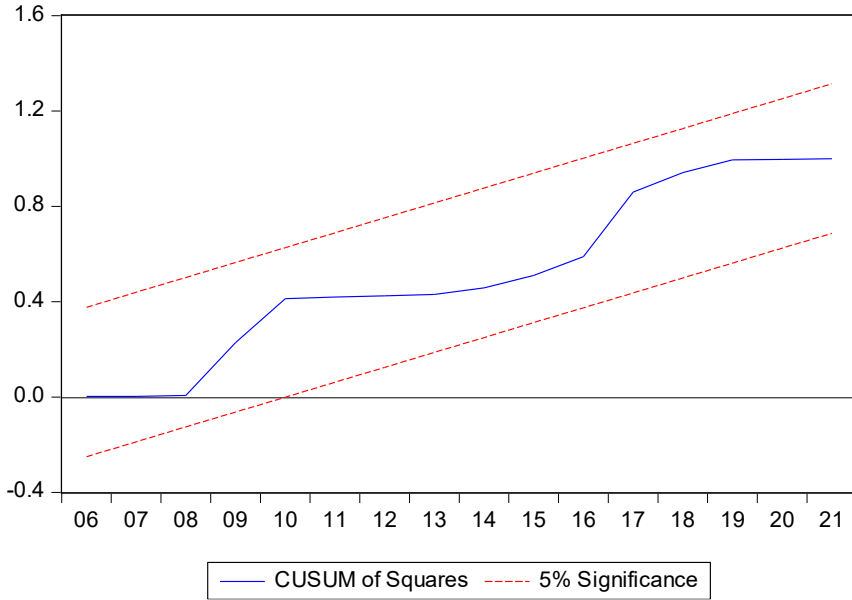
من الاشكال (2) و(3) أدناهما ووفقا لاختباري المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) نجد أن منحني بواقي النموذج المقدر -باللون الأزرق- يقع في المنطقة المحصورة بين الحد الأعلى والحد الأدنى في الاختبارين، الأمر الذي يدل على أن هنالك استقرار هيكلي للمتغيرات موضع الدراسة وذلك عند مستوى معنوية 5%.

شكل (2): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10

شكل (3): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews

6. الخاتمة

1.6 النتائج

ناقشت الدراسة بالتحليل النظري والتطبيقي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، استناداً إلى المنهج التحليلي الوصفي ومنهجية نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM كأبرز مناهج التحليل القياسي التي أثرت في مجالات التنبؤ والنمذجة القياسية خصوصاً في تحليل العلاقات بين المتغيرات في الأجل الطويل وكيفية تصحيح الاختلالات وإعادتها إلى التوازن، وذلك لإجراء التحليل القياسي لتحديد مدى تأثير تلك المحددات على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الزمنية الممتدة من العام 2002 وحتى العام 2021. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تقفد الممارسة السليمة في البيئة الاستثمارية في السودان إلى غياب التشريعات المساعدة وعدم كفاية القدرات المؤسسية وضعف التنسيق بين المستويات المختلفة في الحكومة.

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان: دراسة قياسية

2. في الأجل الطويل، نجد أن زيادة التطور النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.43%، وقد تحقق ذلك عند مستوى معنوية 5%.
3. في الأجل القصير تبين أن كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة السابقة والانفتاح التجاري بفتري إبطاء لهما تأثير سلبي وكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما التضخم والتطور المالي للفترة السابقة ولفترتي إبطاء، لهما تأثير إيجابي كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.6 التوصيات

1. هنالك ضرورة لتدعيم سياسات الانفتاح التجاري وذلك لما له من أهمية في تعزيز الاقتصاد المحلي.
2. العمل على استهداف التضخم بما يعزز الثقة في الاقتصاد القومي.
3. وضع الاستثمار الأجنبي المباشر موضع الأهمية عند الشروع في وضع المسارات والخطط والإستراتيجيات التنموية.

الهوامش

(1) نظام مالي مستدام: حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين بسبب الاختلال في الهيكل المالي ومنهجية إدارة الديون على وجه الخصوص للعديد من الاقتصاديات، ومدى تأثر ديناميكية الاقتصاد بذلك. فالاستدامة المالية تُبنى على توفير مورد مالي ثابت توفر من خلاله الدولة تمويل مستدام يلبي متطلبات الإنفاق الحالية مع ضرورة توفير الفرص للأجيال القادمة وحققها في هذا المورد المالي. وبالتالي يُعبر هذا النظام عن قدرة الاقتصاد على تعبئة الموارد المالية المحلية وإمكانية الإيفاء بخدمة الديون الخارجية من تلك الموارد دون حدوث عجز في الموازنة العامة.

(2) الاقتصاديات الناشئة: تعبير يطلق عادة على الأقطار التي تتوفر لديها إمكانيات الدول المتقدمة لكنها لم تصل بعد إلى ذلك التصنيف على الرغم من تحقيق اقتصادياتها تطوراً ملحوظاً من خلال الصناعات المتطورة والنمو المرتفع كما هو الحال في اقتصاديات الصين والهند على سبيل المثال.

(3) العوامل الكامنة في البيئة الاستثمارية: يقصد بها العناصر التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصاً الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، خصوصاً تلك الشركات التي تعد من أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، 2018، ص 28).

(4) وفورات الحجم: يتعلق الأمر كما عبرت عنه النظرية الاقتصادية في الاقتصاد الجزئي، بمزايا التكاليف التي تتوفر للشركات والمؤسسات الإنتاجية بسبب حجم عملياتها الإنتاجية، حيث تتناقص التكاليف عند التوسع في الإنتاج. وعندما يتسع حجم السوق الذي سوف يستخدمه المستثمرون يعني ذلك التوسع في حجم الإنتاج وبالتالي الحصول على مزايا بانخفاض التكلفة.

المراجع العربية

- أحمد، عزت السيد (1993): النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة دار الفتح، دمشق، سورية.
- إيكس، ألفريد الإبن (2014): الاقتصاد العالمي المعاصر من عام 1980م، ترجمة: أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، العدد 2426، القاهرة، مصر.
- الببلاوي، حازم (2000): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، العدد 257 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- البدوي، أبراهيم أحمد، عطا الله، سامي (2014): إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي، مجلة عمران، العدد التاسع، المجلد الثالث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
- التقرير السنوي الثامن والخمسون (2018): بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان.
- السيد، جيهان (2017): الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- أونكتاد (2015): استعراض سياسة الاستثمار - السودان، مجلس تنسيق المشاريع، شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.
- بيري، نورة، زرقين، عبود (2014): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب - محددات وآثار - دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعادلات الآتية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2018): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2019): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.

حلمي، خالد سعد زغلول (1993): التحليل الاقتصادي الكلي - دروس في النقود والبنوك، الولاء للطبع والتوزيع، شبين الكوم، مصر.

حواس، أمين وآخرون (2014): أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي - أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

خروف، منير وآخرون (2020): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000-2017، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد التاسع، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

خضر، حسان (2004): الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

داودي، محمد (2011): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

سعيد، أسامة النور محمد (2008): عوامل جذب الاستثمار المباشر - تجربة السودان، مجلة المصرفي، العدد الثامن والأربعون، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان.

طلال، زغبة (2012): واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد السابع، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

عبد العظيم، عادل (2007): اقتصاديات الاستثمار - النظريات والمحددات، مجلة جسر التنمية، العدد السابع والستون، السنة السادسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

لاقو، جينا جوزيف بيتيا (2010): أثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الأجانب في السودان للفترة 2000-2005، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، التخطيط الإنمائي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

وودز، نجير (2003): الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

المراجع الأجنبية

Dellis, K., Sondermann, D., & Vansteenkiste, I. (2017). *Determinants of FDI inflows in advanced economies: Does the quality of economic structures matter?* (No. 2066). ECB Working Paper.

Lim, E. G. (2001). Determinants of, and the relation between, foreign direct investment and growth a summary of the recent literature, Working Paper, No: 01/175, Middle Eastern Department, International Monetary Fund, Washington, USA.

Mattsson, K. (2017). Analysis of foreign direct investment climate in Brazil, Published Bachelor Thesis, Industrial Economics, International Trade, Hogskolan Boras, Sweden.

Mustafa, A. M. M. (2019). The relationship between foreign direct investment and inflation: econometric analysis and forecasts in the case of Sri Lanka. *Journal of Politics and Law*, 12, 44

Nayak, D., & Choudhury, R. N. (2014). A selective review of foreign direct investment theories. Asia – Pacific Research and Training Network on Trade, ART Net, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) United Nations. USA.

OECD (2002). Foreign Direct Investment for Determent Maximizing Benefits Minimizing Costs. Organization for Economic Co-operation and Development Overview, Paris, France.

Osman, Abdalrahim A. M (2003). The Determinants of Foreign Direct Investment in Sudan (1990-2000), Unpublished Thesis of MSc, Economic, Department of Economic, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, Khartoum, Sudan.

Silveira, Eduarda M. C et al (2012). The Determinants of Foreign Direct Investment in Brazil: Empirical Analysis for 2001-2013, CEPAL Review, No: 121, the Economic Commission for Latin America and the Caribbean ECLAC, United Nations. USA.

الملحق الإحصائي

ملحق (1): بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

8	7	6	5	4	3	2	1	السنة
M2 ملايين الجنهات	FE %	INF %	OP %	M ملايين الدولارات	X ملايين الدولارات	GDP ملايين الجنهات	FDI ملايين الدولارات	
5632.67	14.53428	8.3	11.3419	2446.4	1949.1	38754.382	713.20	2002
7340.87	15.28132	7.4	11.2912	2881.9	2542.2	48038.179	1,349.20	2003
9604.46	17.97581	8.7	14.6978	4075.2	3777.8	53429.902	1,511.07	2004
13781.89	21.42415	8.4	18.003	6756.8	4824.3	64328.761	2,304.64	2005
17871.78	22.33532	7.2	17.1592	8073.5	5656.6	80015.78	3,532.60	2006
19714.6	21.82291	8.1	18.377	7722.4	8879.2	90339	2,425.60	2007
22933.2	17.95206	14.3	15.5776	8229.4	11670.5	127746.9	2,600.50	2008
28314.5	20.87182	11.2	12.373	8528	8257.1	135659	2,922.80	2009
35497.9	21.88474	13.1	12.4804	8839.4	11404.3	162203.9	2,063.62	2010
41853	22.41846	18.0	9.5256	8127.6	9655.7	186689.9	2,313.70	2011
58663.3	24.10033	35.1	5.0076	8122.7	4066.5	243412.8	2,465.40	2012
66445.7	19.38304	37.1	3.9433	8727.9	4789.7	342803.3	1,687.90	2013
77739	16.49475	36.9	2.6649	8105.9	4453.7	471295.45	1,251.30	2014
93642.6	16.06392	16.9	1.9791	8368	3169	582937.4	1,728.40	2015
120800.1	18.09555	17.8	1.5856	7491.1	3093.6	667568	1,063.80	2016
203367.5	26.29295	32.4	1.5929	8220.3	4100.4	773467.7	1,065.30	2017
430786	32.6856	63.3	0.8005	7065.1	3484.7	1317968.7	1,135.80	2018
689797.6	35.36825	51	0.6202	8361.5	3734.7	1950330.2	825.40	2019
1302229.6	27.54797	163.3	0.2677	8853.9	3802.6	4727134.7	716.90	2020
3296858.8	28.87601	359.1	0.1117	8470.2	4279	11417292.2	468.60	2021

المصدر: (1) قاعدة بيانات البنك الدولي

(2)،(3)،(4)،(6)،(8): التقارير السنوية لبنك السودان المركزي من 2002 حتى 2021

(5): مجموع (3) و(4) وقسمتها على (2)

(7): حاصل قسمة (8) على (2)